المحاضرة الرابعة.

2. نظرية الحرية (الليبرالية).

تمهيد:

لا يمكن فهم تأثير وسائل الإعلام على جمهورها، إذا ما أخرجت من النظام الذي تدور في حركته، لأن من شأن طبيعة هذا النظام أن يشكل صورتها الذهنية لدى المجتمع، وقد شكل المجتمع فعلا صورته عن وسائل الإعلام في ظل النظام الإعلامي السلطوي، والتي قضت بأن ولائها الأول للسلطة أو الدولة وأن حريتها في التعبير عن قضايا الناس ومشاكلهم محدودة جدا، مما دفع به إلى التمرد على كل الأفكار السلطوية، وهو ما أدى بعد ذلك شيئا فشيئا إلى ظهور الفكر السياسي الحر أو ما يعرف بنظرية الحرية.

1.2. الجذور التاريخية لظهور نظرية الحرية:

بعد أن عاشت أوروبا في القرون الوسطى عصورا مظلمة اتسمت بالجهل والتخلف والاضطراب والفوضى نتيجة سيطرة الكنيسة والحكام الدكتاتوريين على الأفكار والمعتقدات، تتابعت الأحداث لميلاد فلسفة الحرية التي باتت ملامحها جلية في كل من بريطانيا وأمريكا أواخر القرن 17 وأوائل القرن 18، في ظل دعوات الحرية التي أعلنها كل من: "جون ميلتون"، "جون لوك"، "فولتير"، "جون جاك روسو" و"جون ستيوارت ميل" بعد فرض الحصار على الصحافة وظهور القانون الفرنسي لحرية الصحافة في عام 1881، والذي ألغى الترخيص والرقابة على كل ما ينشر كما حدد الجرائم الإعلامية.

إن الجهود المتصلة للفلاسفة هي التي مثلت الدعامة الأساسية والأولى للأفكار المتعلقة بالتنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة التي يأخذ الإنسان فيها دوره وحقوقه الطبيعية كإنسان. وقد ذاعت أفكار "ميلتون" (1608–1674) في القرن 17، والتي تقضي بأن الحرية "هي أن تعرف وتقول ما تعرف دون أي قيد، وقد نادى بضرورة احترام الرأي المخالف، ولو كان يمثله فرد واحد، لأن الحقيقة لا تضمن لنفسها البقاء إلا إذا تقابلت مع غيرها من الحقائق في وضوح وحرية تامة". ولأول مرة سنة 1644 يتم التنديد بالرقابة والرخص الحكومية التي يفترض فيها أن تسبق كل منشور، وقد جاء في هذه المقالة: "إنه من غير المنطقي أن نفترض أن أية حكومة تستطيع إرضاء جميع الناس.

ويعتبر "جون لوك" (1632–1704) أحد مؤسسي المذهب الليبرالي أن للإنسان حقوقا مطلقة وأن الطبيعة تقوم على الحرية، حيث دعا سنة 1690 في كتاب "المعالجات" الذي دعا فيه إلى نقل سلطة الملك الذي يستخدم الحق الإلهي إلى البرلمان الذي يمثل الشعب، وقد استعار عند صياغته لهذا الكتاب نظرية "العقد الاجتماعي" لصاحبها "توماس هوبز"، فبرر بها ثورة البرلمان الإنجليزي سنة 1688، وأضفى عليها المشروعية بأن جعلها حقا للشعب أو ممثليه في حال أخل الحاكم بشروط العقد المبرم بينهما، ودعم "جون جاك روسو" (1712–1778) و"جون ستيوارت ميل" (1806–1873) هذا الاتجاه، كما اهتم "جيفرسون" بإلقاء الرقابة على وسائل الإعلام، واعتقد بأن الحكومة السليمة هي التي تصمد أمام

النقد، فقوتها الحقيقية تكمن في قدراتها على مواجهة النقد بصدر رحب، حيث أشار إلى قيمة الفرد وحريته من حيث هو فرد، وقال أن الحكومة لا يحق لها أن تتخذ لنفسها إجراءات وقائية إلا في ظل الظروف الصعبة. وهكذا اعتبرت هذه النظرية نتاجا للتاريخ أكثر منها صيغة للفكر، فعندما قامت الثورة الفرنسية 1789 معلنة الحرية، تضمن ميثاقها حق كل مواطن في أن يكتب ويطبع ما يشاء في حرية تامة، دون أن يرد عليه أي قيد عدا ما هو وارد في القانون، كما تقرر عقب الانتهاء من ثورة التحرير في الولايات المتحدة، صدور الدستور الذي نص على أنه "ليس من حق الكونغرس إصدار أي تشريع يحد من حرية الشخص في التعبير عن رأيه شفاهة أو طباعة أو بأي طريق، وبهذا أرست قواعد النظرية الليبرالية.

2.2. عوامل ظهور نظرية الحرية:

إن ظهور نظرية الحرية كان نتاج ثلاث عوامل رئيسية هي:

- العامل السياسي:

تعتبر قضية حرية الرأي والتعبير مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وذلك لارتباط وسائل الإعلام بنظام الحكم، حيث أنه وجب على السلطات الحكومية حماية مكتسبات الناس الشخصية والطبيعية التي اكتسبوها من قانون الطبيعة، كما أن لهؤلاء الناس الحق الكامل في مقاومة المسؤولين الذين يسيئون استخدام سلطاتهم التي يخولها لهم القانون.

وقد انتشرت أفكار "جون لوك" تدريجيا في إنجلترا وأوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، خلال القرن الثامن عشر، ثم امتدت في أواخره، إلى فرنسا، مما أدى إلى إحداث تحول في الفكر السياسي، إذ لم تعد السلطة تتدفق من الأعلى إلى الأسفل، ولم يعد مطلوبا من المواطنين الطاعة العمياء، فقد أصبحت السلطة في بعض أجزاء العالم العربي في يد الشعوب، وجاء حقهم في اختيار الحكام وتنحيتهم عند إساءتهم استخدام السلطة، وامتداد ذلك أخيرا إلى الاعتراف بالحق في انتقاد المسؤولين، إذ تغير الحق الإلهي في مناطق العالم إلى حق الشعب.

- العامل الفلسفي:

كانت الفلسفة تربة خصبة لظهور نظرية حرية الإعلام، في أحضان الفلسفة وجدت الحرية ملجأ لها، حيث استمدت النظرية مرجعيتها من الأسس الفكرية للفلسفة الليبرالية التي نظر لها كل من "جون ستوارت ميل" و"جون جاك روسو" و"جون لوك"، وقد كان الحكام الأوروبيون في القرن الأول في العصر الحديث يخافون من حرية الطبع والنشر، وكان موقفهم هذا يجعلهم في حالة يصطدمون بالكتاب والفلاسفة الذين هم أكثر لجوءا إلى فوائد المطبعة والنشر، وعلى هذا الأساس توجهت جهودهم إلى المطالبة بحرية الطبع والنشر، وأظهروا استيائهم من الإجراءات التي كان الحكام يتخذونها ضد حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة، وألفوا كتبا ومقالات تتضمن هذه المطالب وتطبع وتنشر بصفة سرية، ففي سنة 1644 وجه الفيلسوف الشاعر الانجليزي "ميرتون" نداء حار يطالب فيه بحرية التعبير، وصار هذا النداء بعد ذلك

مرجعا لكل الفلاسفة والسياسيين، وكان له بذلك أثر كبير على الأوساط المختلفة التي كان يتكون منها المجتمع الانجليزي.

- **العامل الاقتصادي:**

إن العامل الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نظرية حرية الإعلام، إذ كانت النهضة الاقتصادية التي عرفتها انجلترا في القرنين الثامن والتاسع عشر مثالا حيا لفائدة الحرية في المجتمع، والمعلوم أن النهضة الاقتصادية انطلقت من آراء "ريكاردو" الذي يقول أن حرية العمل شرط أساسي لازدهار النشاط الاقتصادي في المجتمع، وبالتالي فحرية العمل مرتبطة بحرية التعبير وخصوصا حرية الصحافة، وهو ما كان بالفعل، حيث عرفت أوروبا في بداية القرن 19 ازدهار ا كبيرا في ميدان الصحافة باعتبارها نشاط اقتصاديا حيويا خصوصا مع تطور الطباعة والنشر.، فقد كان الرأسماليون ينادون بحقهم في استغلال رؤوس أموالهم وكانت كلمتهم المشهورة "دعه يعمل اتركه يمر" هي شعارهم.

3.2. مبادئ وأسس نظرية الحرية:

حدد المفكر الإعلامي السويدي "دينيس ماكويل" العناصر الرئيسية لنظرية الحرية فيما يلي:

- إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.
- إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحا لأي شخص أو جماعة من دون الحصول علي رخصة مسبقة من الحكومة.
- إن النقد الموجه لأية حكومة أو حزب سياسي أو مسؤول رسمي يجب ألا يكون محلا للعقاب حتى بعد النشر.
- ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحفي.
- عدم وجود أي نوع من القيود علي جميع المعلومات ونشرها بالوسائل القانونية.
- يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الصحفية.
- أهداف الإعلام في هذه النظرية الإخبار والترفيه والترويج لبيع السلع وأيضا المشاركة في اكتشاف الحقيقة ومراقبة أنشطة الحكومة.
- تحرم التشهير والإخلال بالقيم الأخلاقية السائدة والأنشطة التخريبية في زمن الحرب.

4.2. أهداف الإعلام على ضوء نظرية الحرية:

تتمثل أهداف قطاع الإعلام في ظل تقمص مبادئ وأسس نظرية الحرية، فيما يلي:

- يهدف الإعلام إلى الإخبار والترويج لبيع السلع بغرض الربح، ولكن هدفه الأساسي هو المساعدة على كشف الحقيقة ومراقبة أعمال الحكومة.
- تدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس دون قيود.
- يمكن لكل من تسمح له أوضاعه المالية أن يؤسس منشأة إعلامية، فالأساس هو الملكية الخاصة.

– الإشراف على الوسيلة يتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة للأفكار بواسطة المحاكم.

ويرى الفكر الإعلامي الليبرالي بأن هناك مسؤوليات ينبغي أن تتحملها وسائل الإعلام حتى يتمكن من المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع الحر، بالمساهمة في خدمة الصالح العام من خلال السعي لإنجاز المهام التالية:

– التنوير العام: أهم مهام وسائل الإعلام، تضطلع بها من خلال الدور الذي تلعبه في الوصول إلى الحقيقة وتنوير الأذهان.

– خدمة النظام الاقتصادي: يجلب البائعين والمشترين للبضائع من خلال الإعلان.

– حماية حقوق الأفراد: عن طريق دور الحارس الذي تؤديه هذه الحكومة.

– خدمة النظام السياسي.

– الترفيه.

5.2. النظام الإعلامي الليبرالي الحر:

يستخدم النظام الإعلامي الليبرالي وسائل الإعلام كأداة للرقابة على السلطة، وهذا الدور الرقابي للإعلام على السلطة الذي ارتبط بانتصار الليبرالية كفلسفة وأسلوب حياة في غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لم يتحقق مرة واحدة، وإنما نما وتطور حسب تطور مسار الصراع الاجتماعي والسياسي لصالح الليبرالية في المجتمع الغربي ثم في غيره من مناطق العالم طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. والنظام الإعلامي الحر شأنه شأن الفلسفة الليبرالية يُدين لأفكار وفلسفات العديد من المفكرين والكتاب على غرار: "ج. ج. روسو"، "مونتسكيو" و"فولتير"، "جون استيوارت مل"، "جون لوك" و"جون ميلتون".

ويقوم النظام الإعلامي الليبرالي على عدة مبادئ، نذكر منها:

– حق المواطن في أن يعرف حق طبيعي، وكي يمارس المواطن هذا الحق الطبيعي لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تأتي من خارجها.

– إن احتكار المعرفة في وسيلة إعلام واحدة أو في عدة وسائل ذات اتجاه واحد يؤدي بالضرورة إلى تحريف الحقائق وتشويشها، في حين أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد وسائل الإعلام ذات الاتجاهات المتباينة كفيل بالكشف عن أي تحريف أو تلوين للحقائق.

– لأي مواطن أو جماعة الحق في إصدار ما تشاء من وسائل الإعلام ما دامت قادرة على ذلك، دون الحاجة لربط هذا الحق بتصريح من السلطة الحاكمة.

– حق المواطن في التعبير عن رأيه عن طريق إصدار وسائل الإعلام أو العمل فيها، لا يتحقق إذا فرض على هذه الوسائل أي لون من ألوان الرقابة.

6.2. نماذج عن النظام الإعلامي الليبرالي:

– **في فرنسا:**

لم تنل الصحافة حريتها إلا في نهاية القرن الثامن عشر بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789 حين ظهر العديد من الصحف التي لم تخضع لأي رقابة حكومية، ثم تأكدت حرية الصحافة الفرنسية بعد إعلان الثورة، لحقوق الإنسان في: 17 جويلية 1789 حيث نص هذا الإعلان على مبدأ حرية الصحافة، لكن لم تلبث أن فقدت الصحافة الفرنسية هذه الحرية في عهد الإرهاب و في ظل حكومة الإدارة ثم في عهد الإمبراطورية، حتى وبعد عودت الملكية عقب سقوط "بونابرت"، وقد ظلت الصحافة الفرنسية تعمل لاستعادة حريتها قرابة 65 عاما حتى نجحت في ذلك بصدور قانون 9 جوان 1881 الذي جاء بنظام شامل للطباعة والصحافة، وأبرز ما فيه حماية حرية النشر والتعبير الصحفي، كما أنه يحرم على السلطات الحكومية استعمال أية أساليب تحول دون تمتع الصحف بحريتها، ولم يضع على الصحف أي نوع من أنواع الرقابة إلا فيما يتعلق بالأمور العسكرية.

- **في الولايات المتحدة الأمريكية:**

لقد تمتعت الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية بحرية نسبية منذ استقلالها، وهو ما يظهر جليا في البند 12 من التصريح بالحقوق لدولة فرجينيا الذي وضع سنة 1776 الذي يقول:" إن حرية الصحافة حصن منيع للحرية ولا يضطهدها إلا الحكم المستبد"، ثم تدعمت هذه الحرية بموجب التعديل الدستوري لعام 1791، مما أتاح للصحافة الأمريكية إمكانية لعب دورها كأداة للرقابة على أعمال السلطة.

أما الإعلام الإذاعي والتلفزيوني فقد نشأ في دول غرب أوروبا الليبرالية وفي الولايات المتحدة الأمريكية في وقت كانت فيه الصحافة المكتوبة، قد حققت شوطا طويلا في الحصول على حريتها لذلك فقد تمتع الإعلام الإذاعي والتلفزيوني في غالبية دول غرب أوروبا بحرية كبيرة بعيدا عن الرقابة من السلطة ومحاسبتها، حدث ذلك رغم أن ملكية الخدمات الإذاعية والتلفزيونية ظلت في عدد من دول غرب أوروبا ملكية عامة مثل فرنسا، انجلترا، لم تسمح هذه الدول بالملكية الخاصة للإعلام الإذاعي والتلفزيوني عكس الولايات المتحدة الأمريكية إلا مع بداية السبعينات من القرن العشرين، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه الدول تأخذ بفكرة الفصل بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتلفزيونية وبين سيطرة الدولة على هذه الخدمات.

7.2. الانتقادات الموجهة لنظرية الحرية:

السؤال الجوهري الذي واجه فلاسفة نظرية الحرية هو: ما هي حدود هذه الحرية؟، هذا السؤال فتح الباب على مصراعيه للكثير من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، خصوصا من طرف أنصار المذهب الماركسي وهذا طبعا بعد التطبيقات الفعلية للنظام الإعلامي الليبرالي في أرض الواقع قبل وبعد الحربين العالميتين، ومن جملة هذه الانتقادات نذكر ما يلي:

– تحول الإعلام إلى مجرد دعاية ومزايدات دعائية، ما أكدته الحرب العالمية الثانية، أين كان الصراع بين الدول والعداء الأيديولوجي الحاد من أجل السيطرة والهيمنة، وهو الأمر نفسه الذي تكرر فيما بعد أثناء الحرب الباردة.

– الممارسة الإعلامية تحت شعار الحرية أصبحت تعرض الأخلاق العامة للخطر.

– التعدي على خصوصيات الأفراد من خلال اقتحام وسائل الإعلام لحياتهم الشخصية دون مبرر، وهذا طبعا تحت غطاء حرية الإعلام والتعبير.

– انتشار الصحافة وتحولها إلى مؤسسات ضخمة تسيطر عليها مجموعات مالية واقتصادية عملاقة، أدى إلى تآكل النافسة الحرة وتقوية الاتجاه المتحرك نحو التحكم في الإنتاج الصحفي، أي أن الإعلام أصبح يحقق أهداف الأشخاص الذين يملكون المؤسسات الإعلامية على حساب مصالح المجتمع.

– بخضوع وسائل الإعلام إلى سيطرة أصحاب النفوذ المادية أصبح تدخل المعلنين مشروعا في السياسات التحريرية للصحف والوسائل الإعلامية.

– مبالغة وسائل الإعلام في الأمور التافهة من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة أي أن هدف الإعلام اقتصادي هو تحقيق الربح.

– إهمال قيمة جمهور وسائل الإعلام الذي أصبح حسب وسائل الإعلام الخاضعة للنظام الإعلامي الليبرالي، أصبح ينظر إليه على أنه مستهلك، وهذا بطبيعة الحال غاية النظام الرأسمالي القائم على مبدأ الربح.

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية، إلا أن نظرية الحرية تبقى مطلب وشرط أساسي في الممارسة الإعلامية، دون تجاوز ما تسمح به حدود وأعراف المجتمعات كل على حدا، أي الأخذ بمبدأ حرية الفرد تنتهي عند بداية حرية الآخرين، أو بمعنى آخر فحرية الإعلام يجب أن تخضع إلى قوانين تؤطرها حتى لا تخرج عن معناها الحقيقي وتصبح فوضى إعلامية واجتماعية.